

معيار مكافحة الفساد أيزو 37001 تطبيقا للمسؤولية المجتمعية للشركات Anti-Corruption Standard ISO 37001 Application of CSR

نادية شرابية*

جامعة باجي مختار ، عنابة (الجزائر)، nadia.cherairia@univ-annaba.dz

مخبر القانون – العمران والمحيط

تاريخ النشر: 2024/09/30

تاريخ القبول: 2024/09/05

تاريخ الاستلام: 2024/02/14

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعريف بمعيار مكافحة الفساد (أيزو 37001)، وشرح المتطلبات التي تقتضيها عملية إدماجه في نظام إدارة الشركة، بدأ من الالتزام الفعلي للشركة بمكافحة الفساد، ووصولاً إلى نجاحها في الحصول على شهادة المطابقة، وما تكتسبه الشركة من مزايا إثر ذلك. وقد أفضت الدراسة إلى أن تطبيق معيار مكافحة الفساد (أيزو 37001) يزود الشركة بأداة معترف بها عالمياً، تتضمن أفضل الممارسات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، ويعزز ثقافة الامتثال ويدعم النزاهة والأخلاق ويغير السلوك التنظيمي والفكري داخل الشركة، الأمر الذي يتيح نظام إدارة متكامل، يجمع بين مقتضيات المسؤولية المجتمعية وتطوير الشركة و تحسين مردوديتها .
كلمات مفتاحية: النزاهة، الرشوة، القطاع الخاص، سوناتراش، الإبلاغ.

Abstract:

The study aims to define the anti-corruption standard (ISO 37001) and to explain the requirements of its incorporation into the company's management system, starting from the company's actual commitment to fight corruption, to its success in obtaining the certificate of conformity, and the benefits that the company acquires thereafter.

As a result of the study, the application of the Anti-Corruption Standard (ISO 37001) provides the company with a globally recognized tool, incorporating international best practices on anti-corruption, promoting a culture of compliance, supporting integrity and ethics, and changing organizational and intellectual behavior within the company, which provides an integrated management system, combining the requirements of societal responsibility, developing the company and improving its productivity.

Keywords: Integrity, bribery, private sector, Sonatrach, reporting.

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

مع ازدياد الاهتمام بالمسؤولية المجتمعية للشركات، وبناء على رؤية الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة السيد "كوفي عنان" خلال المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 1999، اعتمد المجتمع الدولي الاتفاق العالمي لتعزيز مواطنية الشركات بمبادئه التسعة، المتضمن دعوة الشركات لمواءمة استراتيجياتها وعملياتها مع المبادئ العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان والعمل والبيئة، واتخاذ الإجراءات التي تعزز الأهداف المجتمعية. وقد حدث تعديل للاتفاق بتاريخ 26 جوان 2004، تمثل في إضافة المبدأ العاشر الذي نص على ضرورة أن تعمل المؤسسات والشركات على مكافحة الفساد بكافة أشكاله بما في ذلك الابتزاز والرشوة¹. بالموازاة مع ذلك أصدرت منظمة التقييس العالمية سنة 2010 معيار المسؤولية المجتمعية (إيزو 26000)، كأول وثيقة رسمية تتفق على تعريفات وممارسات المسؤولية المجتمعية للشركات، ثم استحدثت سنة 2016 معيار مكافحة الفساد (إيزو 37001)، كإطار عمل لاحتراز النزاهة التنظيمية، يسمح للشركات في إطار مسؤوليتها المجتمعية بتبني سلسلة من الإجراءات والضوابط، التي تمثل أفضل الممارسات العالمية لمكافحة الفساد، ويؤديها في سبيل ذلك بآليات رقابة فعالة وبرامج لمكافحة الرشوة وتعزيز الأخلاقيات.

ويهدف المعيار إلى تعزيز التنسيق الدولي وتوحيد المعايير الدولية لمكافحة الرشوة التي تؤدي إلى تورط الشركات في الفساد، وما ينجر عن ذلك من إفساد لسمعة الشركة وفقدان لسجلات الاعتماد الخاصة بها. وهو معيار يمكن دمجها مع نظام إدارة المسؤولية المجتمعية للشركات (إيزو 26000) الذي من بين متطلباته تحمل الشركة مسؤولية مكافحة الممارسات الفاسدة بما في ذلك الرشوة وعدم التورط فيها.

وباعتباره معيارا فعالا واستثمارا جديرا بالاهتمام للشركات التي تتطلع إلى حماية نفسها من العواقب الوخيمة للفساد على الشركة وعلى المجتمع، يعترف مجمع سوناطراك بصفته مؤسسة وطنية ذات وزن دولي معترف بها الحصول على شهادة مطابقة المعيار الدولي الخاص بمكافحة الفساد (إيزو 37001)، التزاما منه بأفضل الممارسات العالمية في ميدان الحوكمة التنظيمية والنزاهة والشفافية، ولمواءمة منظومة إدارته مع أساليب الإدارة الحديثة.

بناء على ما سبق، تطرح الدراسة الإشكالية التالية: **ماذا يُقصد بمعيار مكافحة الفساد (إيزو 37001)، وما هي متطلباته ومزايا تطبيقه؟**

تهدف الدراسة من خلال طرح هذه الإشكالية إلى التعريف بمعيار مكافحة الفساد (إيزو 37001)، وبدوره وإسهامه في تطبيق المسؤولية المجتمعية للشركات، من خلال مناقشة وتحليل أحكامه ومقتضياته، والفوائد التي تعود على الشركات جزاء تطبيقه بالاعتماد على منهج وصفي تحليلي.

ووفق هذه الرؤية، قسمت الدراسة إلى ثلاث محاور، يستعرض المحور الأول مفهوم معيار مكافحة الفساد (إيزو 37001)، ويناقش الثاني متطلبات ومزايا تطبيقه. بينما يتقصى المحور الثالث خطوات سوناطراك نحو اعتماد معيار مكافحة الفساد (إيزو 37001).

المحور الأول: مفهوم مقياس مكافحة الفساد (إيزو 37001)

يتم إصدار مواصفات الإيزو بواسطة المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، وهي عبارة عن سلسلة من الأطر التي تساعد الشركات على إدارة أعمالها بفاعلية، وتعتبر شهادة إيزو دليلا من طرف ثالث على التسيير الجيد وضمانا للجودة. سنة 2016 أطلقت المنظمة مقياس مكافحة الفساد (إيزو 37001) لتعزيز الترسنة التقييسية الدولية المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية للشركات والمنظمات، وكن خطوة أساسية نحو توفير إرشادات متفق عليها دوليا لمكافحة الرشوة والحد من ممارستها وتعزيز الثقافة الأخلاقية، تنطلق من الشفافية، التدقيق الداخلي والخارجي، والمواءمة مع القوانين الوطنية لمكافحة الفساد. مما يساهم في الحوكمة والامتثال والإبلاغ عن المخالفات داخل الشركات والمنظمات امتثالا لمقتضيات مسؤوليتها المجتمعية. من زاوية ثانية تعتبر هذه الشهادة بالنسبة للعديد من الشركات جواز سفر إلى الأسواق العالمية خاصة مع احتمال أن تستعمل بعض الدول والمنظمات هذه الشهادة كشرط تقني في وجه التجارة. ولتحديد مفهوم مقياس مكافحة الفساد (إيزو 37001)، نتطرق إلى تعريفه أولا، وإلى نطاق انطباقه ثانيا.

أولا: تعريفه:

مقياس مكافحة الفساد (إيزو 37001) هو عبارة عن أداة طوعية معترف بها دوليا، تحدّد المتطلبات والإرشادات لإنشاء وتنفيذ وصيانة ومراجعة وتحسين نظام إدارة فعّال لمكافحة الفساد بصورة مستقلة، أو من خلال دمجها في نظام إدارة آخر (مواصفة أخرى)، مثل أيزو 9001 المتعلق بنظام إدارة الجودة²، وأيزو 26000 المتعلق بالمسؤولية المجتمعية³، أو من خلال دمجها في نظام الإدارة الشامل⁴.

والفساد في الأعمال التجارية مشكلة عالمية، تؤثر على الشركات بغض النظر عن حجمها وفي كل الدول. ومن منظور اقتصادي، يعرف الفساد بأنه المشكلة التي تؤدي إلى تحقيق فوائد ومنافع غير مشروعة لبعضهم، ويتحمل تكلفتها الباهظة المجتمع بأكمله⁵. أما من الناحية القانونية فيُعرّف بأنه إساءة استعمال السلطة العامة من أجل تحقيق مكاسب شخصية⁶. وفي ضوء ذلك تعني مكافحة الفساد استعمال كافة الوسائل بما في ذلك السياسات والقوانين والتدابير لمواجهة الفساد بغية الحيلولة دون وقوعه وقمعه.

ويخلف الفساد في الأعمال التجارية عواقب اقتصادية خطيرة، فهو يؤدي إلى تقليص حجم الاستثمار والنمو ويخفّض فعاليات السياسات الصناعية، ويشجع بروز الأعمال التي تتحرك ضمن القطاعات غير الرسمية. كما يزيد من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية ويدخل عدم اليقين (نقص المعلومات) في معاملاتها، ويرفع تكلفة السلع والخدمات ويقلل من جودتها، وخاصة في ظل انتشار الممارسات الفاسدة بشكل كبير في الشركات وبينها باعتبارها أسهل وأسرع طريقة لدخول السوق والتفوق على المنافسين. ولهذا السبب أصبحت مكافحة الفساد مبادرة عالمية تستهدف إذكاء الوعي الفردي بأضرار الفساد الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وصولا إلى الشركات التي تلتزم بمكافحة الفساد استنادا إلى مسؤوليتها المجتمعية.

عدد خاص بفعاليات المنتدى الدولي : المسؤولية المجتمعية للشركات التجارية ومظاهر حمايتها لإصحاب المصلحة

المنعقد يوم 15 جانفي 2024 عبر التحاضر المرئي من بعد Google Meet

وفي هذا الصدد، يسمح تطبيق معيار مكافحة الفساد (إيزو 37001) للشركات بتبني سلسلة من الإجراءات والضوابط المستمدة من أفضل الممارسات العالمية لمكافحة الفساد، والمتلائمة مع المبادئ العامة للقوانين الوطنية التي ترتب على الشركات التزاما قانونيا باليقظة ضد مخاطر الفساد امتثالا لمتطلبات مسؤوليتها المجتمعية. ويهدف إلى إنشاء ونشر ودعم ثقافة عالمية تكافح الرشوة والغش التجاري وتعزز الثقة في بيئة الأعمال. كما يعمل على تعزيز الصورة الإيجابية للشركة أمام الأطراف المهتمة وطمأنة الجهات العليا والمستثمرين وشركاء الأعمال والموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين بأن الشركة تتخذ خطوات جادة لمنع الرشوة ومكافحتها. ومع أن المعيار يشير إلى أنه ليس من الممكن القضاء على مخاطر الفساد بشكل كامل، وأنه لن يتمكن أي نظام لمكافحة الفساد من منع جميع حالات الرشوة واكتشافها، فهو يُمكّن من تقليل مخاطرها، من خلال تطبيق الضوابط المالية في المراحل المبكرة⁷. كما يعد عنصرا أساسيا في الشركة الناجحة، ومؤشرا هاما على أن الشركة قد اتخذت تدابير ضد الرشوة مما يساعد على تعزيز سمعتها ونموها.

ثانيا: نطاق انطباقه:

يتخذ الفساد في الشركات عدة صور، أهمها التقارير المالية الزائفة أو المضللة، الاحتيال في المشتريات الاختلاس، الرشوة، الابتزاز، العمولات، التجار بالنفوذ، المحسوبة...، ومع ذلك يسري تطبيق نظام إدارة مكافحة الفساد على صورة واحدة فقط من صور الفساد وهي الرشوة. هذا وينطبق معيار مكافحة الفساد على الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في جميع القطاعات وفي كل الدول، وهو مصمم لمساعدة الشركات على التوافق مع أفضل الممارسات ومع المتطلبات القانونية لمكافحة الرشوة في الدول التي تعمل فيها الشركة⁸.

1- منع واكتشاف الرشوة:

يحدد نظام مكافحة الفساد المتطلبات ويوفر التوجيه لنظام الإدارة، لمساعدة الشركات على منع واكتشاف الرشوة بنوعيتها المباشرة وغير المباشرة والامتثال لقوانين مكافحتها. ولا تشير المواصفة إلى صور الفساد الأخرى، كالغش والاحتيال وتبييض الأموال والأنشطة الأخرى المتعلقة بالممارسات الفاسدة في الشركات والمنظمات⁹. غير أنها نصت على أنه لا يوجد ما يمنع المنظمة من توسيع نطاق نظام الإدارة ليشمل هذه الأفعال¹⁰.

وتشمل الرشوة بصورة عامة منح موظف إحدى الشركات مدفوعات نقدية أو أي ميزة غير مستحقة أو هدايا باهظة الثمن، مقابل تأمين مزية أو خدمة معينة، ومن أمثلة ذلك دفع رشاوى لموظفي المشتريات لتوجيه قرارهم نحو تحقيق صالح الشركة الرأشية، وتقديم هدية باهظة الثمن إلى مدير مصرف لتأمين قرض، وغير ذلك من صور الرشاوى¹¹.

وتقدم مواصفة مكافحة الفساد تعريفا للرشوة بأنها: " عرض أو وعد أو إعطاء أو قبول أو التماس ميزة غير مستحقة بأي قيمة (قد تكون مالية أو غير مالية)، بشكل مباشر أو غير مباشر وبغض النظر عن الموقع/ أو المواقع، انتهاكا للقانون المعمول به، كإجراء أو مكافأة شخص يتصرف أو يتمتع عن التصرف فيما يتعلق بأداء واجباته"، وتترك مسألة تعريف الرشوة طبقا للقانون الوطني لدولة الشركة¹².

ويقصد بالرشوة غير المباشرة تلك المقدمة أو المقبولة من خلال أو من قبل طرف ثالث. وينطبق وصف الأطراف الثالثة على أي شخص لديه القدرة على التصرف نيابة عن الشركة، أو يمكن أن يؤدي سلوكه إلى تحقيق مصلحة الشركة، حيث تقوم الشركات في بعض الأحيان بإسناد عملياتها إلى أطراف ثالثة مثل الوكلاء، الموردين الاستشاريين والموزعين، المقاولين من الباطن، البائعين، الشركات الأجنبية التابعة، والشركاء التجاريين في المشاريع المشتركة. ورغم ما يقدمه هؤلاء من خدمات للشركة، أشارت تقارير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2014 إلى أن 75% من جميع جرائم الرشوة عبر الوطنية التي ارتكبت في الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى سنة 2014 كانت في شكل مدفوعات عن طريق وسطاء، نظرا لانتشار ممارسات اللجوء إلى الوسطاء في دفع الرشاوى¹³. وهو ما دفع بالمجتمع الدولي عامة ومنظمة التقييس من خلال معيار مكافحة الفساد (إيزو 37001) على وجه الخصوص، إلى التشديد على الشركات بضرورة بذل العناية الواجبة واليقظة اللازمة عند التعامل مع أطراف ثالثة.

2 - مجالات انطباق معيار مكافحة الرشوة:

يمكن تطبيق معيار مكافحة الرشوة على جميع القطاعات العامة والخاصة، وحتى القطاع غير الربحي¹⁴:

أ- الرشوة في شركات القطاع العام: تفرق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بين رشوة الموظفين العموميين الوطنيين، ورشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية.

- رشوة الموظفين العموميين الوطنيين: يعتبر فعل رشوة لموظف عمومي، القيام عمدا بالوعد بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحها له، قصد التأثير عليه للقيام بفعل أو الامتناع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية. أو التماس الموظف أو قبوله لمزية غير مستحقة مقابل القيام بفعل أو الامتناع عن فعل عند الاضطلاع بواجباته الرسمية¹⁵.

ويشتمل مصطلح المزاي غير المستحقة إضافة إلى الأموال: أسهم في شركة، معلومات داخلية، خدمات مثل: منح جنسية أو فرصة عمل، أو حتى مجرد الوعد بمزايا مستقبلية¹⁶. كما أنه ليس بالضرورة في الرشوة أن يكون الموظف المتلقي المباشر للمزايا، فقد يمنح الراشي مزية لصالح شخص أو كيان آخر¹⁷، كأحد أفراد أسرة الموظف أو أحد معارفه مثلا، أو لصالح حزب سياسي يحدده الموظف.

- رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية: يتطابق تعريف رشوة الموظف العمومي الأجنبي وتعريف رشوة الموظف العمومي، مع اختلاف فقط فيما يتعلق بصفة الموظف (موظف عمومي أجنبي أو موظف مؤسسة دولية عمومية)، وطبيعة الأعمال المراد التأثير عليها (الأعمال التجارية الدولية)¹⁸.

وينطبق وصف الموظف العمومي الأجنبي على أي شخص يمارس وظيفة عمومية لصالح دولة أجنبية، بغض النظر عن طبيعة منصبه وطريقة توظيفه¹⁹. أما موظف المؤسسة الدولية العمومية، فهو كل مستخدم مدني دولي أو أي شخص تأذن له مؤسسة من هذا القبيل بأن يتصرف نيابة عنها²⁰.

ب - الرشوة في شركات القطاع الخاص: يشكل فعل رشوة وعد أي شخص يعمل لدى القطاع الخاص أو تابع له، لصالحه أو لصالح طرف آخر، بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحها له، بصورة مباشرة أو غير مباشرة مقابل القيام أو الامتناع عن القيام بفعل يشكل إخلالا بواجباته. كما يعتبر فعل رشوة، التماس أو قبول أي شخص يدير كيانا تابعا للقطاع الخاص أو يعمل لديه بشكل مباشر أو غير مباشر مزية غير مستحقة، لصالحه أو لصالح شخص آخر للقيام بفعل يشكل إخلالا بواجباته²¹.

ج . الرشوة في القطاع غير الربحي: يتكون القطاع غير الربحي (القطاع الثالث) من مجموعة المنظمات المؤسسة بمبادرات من الأفراد، والتي لا تستهدف تحقيق الربح مثل: الجمعيات، المؤسسات التطوعية والخيرية، المنظمات غير الحكومية، مؤسسات المجتمع المدني...، وتعمل هذه المؤسسات على مساعدة وموازرة الحكومة في تأدية دورها المتعلق بتلبية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها، من خلال العمل الإنساني والاجتماعي الخيري بتعدد مجالاته²². ومثل القطاعين الخاص والعام، ينطبق معيار مكافحة الفساد على القطاع غير الربحي، فمثلا تمكنت هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات (منظمة دولية غير حكومية تعمل على تقديم المساعدة للمتضررين في مناطق الحروب والمناطق المنكوبة وفي الدول التي تعاني الفقر) من الحصول على شهادة مطابقة معيار مكافحة الفساد (إيزو 37001) عام 2020، بعد عملية تحضيرية دامت ستة أشهر لتأسيس نظام إدارة قائم على مكافحة الفساد²³.

المحور الثاني: متطلبات ومزايا تطبيق معيار مكافحة الفساد (إيزو 37001)

يستلزم معيار مكافحة الفساد سلسلة من المتطلبات التي يجب أن تفي بها الشركة، لكي تتمكن من منع الرشوة والكشف عنها ومكافحتها. وقد تم تصميمه بصورة مرنة ليتناسب مع الاحتياجات الفردية لكل شركة. وعند تنفيذ المعيار من المهم التقيد بخطوات دمج في نظام الإدارة. ومع أن العملية تتطلب فترة زمنية مقبولة وموارد مالية كافية، لكن مع النهج الصحيح يمكن إنشاء نظام فعال لمكافحة الرشوة تطبيقا لمقتضيات المسؤولية المجتمعية ودونما تعطيل لنشاطات الشركة الاعتيادية. ناهيك عما يحققه معيار مكافحة الرشوة من مزايا لصالح الشركة. ولتوضيح ذلك، تناقش الدراسة أولا المتطلبات التي يجب على الشركة استيفائها للحصول على شهادة نظام إدارة مكافحة الفساد، ثم تستخلص إثر ذلك المزايا التي تحقّقها الشركة جزاء تطبيقه.

أولاً: متطلباته:

يحدد معيار مكافحة الفساد المتطلبات اللازمة لإرساء نظام إدارة، يتمحور حول سياسة مكافحة الرشوة ويتضمن خطوات عملية لتقييم مخاطرها، وآليات مراقبة مالية وتجارية. إضافة إلى إجراءات للإشراف والتقصي والتدقيق. وهو ما يستدعي تنفيذ سلسلة من التدابير والقياسات بطريقة متناسبة ومعقولة مع العديد من العوامل مثل: حجم وهيكل الشركة، المواقع والقطاعات التي تعمل فيها، طبيعة وحجم تعقيد أنشطتها، مخاطر الرشوة التي تواجهها. وتتمثل هذه المتطلبات بصورة أكثر تفصيلا في²⁴:

1- القيادة والالتزام بمكافحة الرشوة:

يجب أن تظهر الإدارة العليا داخل الشركة التزاما واضحا بمنع الرشوة وتضمن أن يكون نظام إدارة مكافحة الرشوة فعالا، من خلال اعتماد سياسة تتضمن تدابير واضحة ومرئية يسهل الوصول إليها، تشمل جميع صور وأنواع الرشوة مثل الهدايا، الضيافة، التبرعات، مدفوعات التسهيل، الإكراميات، الرسوم والعمولات، التواطؤ الاتجار بالنفوذ، المحسوبة... الخ. إضافة إلى ضمان نشر وتسهيل وصول هذه الإجراءات إلى جميع الموظفين وأصحاب المصالح والأطراف الثالثة في الشركة²⁵. كما يجب أن تحدد هذه السياسة شخصا أو هيئة للإشراف على تنفيذ ومراقبة الامتثال على مستوى الشركة، وتوفر الموارد المناسبة. ويتوجب أن تفي سياسة مكافحة الرشوة على وجه العموم بالشروط التالية:²⁶

- تمنع الرشوة ولا تتغاضى عنها، وتعاقب مرتكبها بعد عملية التحقيق.
- تتطابق وتتلاءم مع القوانين الوطنية لمكافحة الرشوة.
- تتناسب مع غرض الشركة.
- توفر إطار عمل لوضع ومراجعة وتحقيق أهداف مكافحة الرشوة.
- تتضمن التزاما للوفاء بمتطلبات نظام إدارة مكافحة الرشوة.
- تشجع إثارة أي شكوك بنية طيبة أو على أساس سبب معقول²⁷ دون خوف من الانتقام.
- تتضمن التزاما بالتحسين المستمر لنظام إدارة مكافحة الرشوة.
- تبين سلطات الشخص المسؤول أو الجهة المسؤولة عن نظام إدارة مكافحة الرشوة واستقلالها.
- توضح العواقب الناجمة عن عدم التطابق مع سياسة مكافحة الرشوة .

2 - تقييم المخاطر المتعلقة بالرشوة:

يتوجب على الشركة إجراء تقييم شامل للمخاطر لتحديد مجالات العمل الأكثر عرضة للرشوة، ويتضمن ذلك النظر في طبيعة ومدى أنشطة الشركة، والدول التي تعمل فيها، وأنواع المعاملات التي تشارك فيها، والشركات والأفراد التي تتعامل معها²⁸.

ويمكن إرجاع مخاطر الرشوة على الشركة إلى عوامل خارجية تتصل بالدولة والقطاع ونوع النشاط، ومخاطر داخلية خاصة بالشركة أو المنظمة في حد ذاتها، مثل عدم كفاية قنوات الإبلاغ عن الرشوة، تضارب الحوافز، الافتقار إلى السياسات والإجراءات. كما تختلف مخاطر الرشوة من شركة إلى أخرى وفق خصائصها، مثل: حجمها، هيكلها موقعها الجغرافي، نموذج أعمالها أو عملياتها الداخلية. لذلك يجب أن تركز تقييمات مخاطر الرشوة على المخاطر الداخلية والخارجية على حد السواء، بما في ذلك مخاطر الثقافة التنظيمية²⁹.

وبمقدور الشركة أن تستعين في تقييمها لمخاطر الفساد بالمعيار أيزو 31000 لسنة 2018 المتعلق بإدارة المخاطر الذي يقترح أسلوبا موحدًا لإدارة المخاطر يتألف من ثلاث مراحل رئيسية هي: تحديد المخاطر، تحليل المخاطر وتقييم المخاطر³⁰.

3 - التخفيف من المخاطر المتعلقة بالرشوة:

يقصد بذلك تنفيذ الضوابط المحددة في تقييم المخاطر. ويتم ذلك من خلال مجموعة من التدابير مثل: توفير تدريب للموظفين والعمال على سياسة وتدابير مكافحة الرشوة وتزويدهم بالمعرفة والمهارات الكافية، تنفيذ وسائل الرقابة المالية والتجارية والتعاقدية وخاصة فيما يتعلق بعمليات الشراء، واجب اليقظة وبذل العناية الواجبة فيما يتعلق بالمشاريع والشركاء التجاريين يبدأ من التحقق من سمعة الشركاء التجاريين بالرجوع إلى قواعد بيانات أو مصادر مختلفة. كما تحتاج الشركة إلى تصنيف أطرافها الثالثة في مصفوفة، واعتماد تدابير مناسبة للتخفيف من المخاطر، تتراوح بين الحصول على اعتراف أو التزام من الشركاء التجاريين بالالتزام بالقانون ومدونة قواعد السلوك الخاصة بالشركة، أو وضع ضمانات تعاقدية بما في ذلك حقوق التدقيق والإنهاء، وتنفيذ تدريب الأطراف الثالثة على مكافحة الرشوة³¹.

4 - التحقيق والإبلاغ:

يقع على الشركة تهيئة بيئة مشجعة على الإبلاغ يشعر فيها العمال بالأمان عند كشفهم وتبليغهم عن الرشوة تتضمن قنوات واضحة وتشمل الأشخاص المعنيين بتلقي البلاغات، وإجراءات الإبلاغ الداخلية. كما يتوجب عليها إنشاء إجراءات للتحقيق في أفعال الرشوة، وضمان الجدية والدقة في التحقيق³².

5 - مراقبة ومراجعة نظام إدارة مكافحة الرشوة:

بعد إرساء الشركة لنظام إدارة مكافحة الفساد، يتوجب عليها رصد ومراجعة فعاليته بشكل دوري ومستمر، من خلال عمليات التدقيق والمراجعة المنتظمة، إضافة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية كلما استلزم الأمر ذلك، والعمل على أن يتحول التحسين المستمر إلى ثقافة داخل الشركة.

6 - الحصول على شهادة مطابقة أيزو 37001:

إن تطبيق نظام إدارة مكافحة الفساد عملية معقدة، ويعد الحصول على شهادة الأيزو 37001 المرحلة الأخيرة من مراحل العمل المستمر الذي يجب أن تقوم به الشركة أو المنظمة.

والإيزو هي شهادة اعتماد تتحقق من استيفاء الشركة من المتطلبات المتعلقة بمعايير الجودة المحددة من قبل منظمة المعايير الدولية، التي تعتمد في منح الشهادات على طرف ثالث (جهات المنح المعتمدة)، يوفر التقييم الخارجي عبر التقييم الحر والمحيد للنظام المنطبق بالمؤسسة طالبة الإشهاد بالمطابقة للمواصفة. وتعتمد عملية إصدار الشهادات على إشراك الموظفين وتكوينهم وتأطيرهم، من خلال إيلاء الأهمية اللازمة للموضوع من هرم هياكل التسيير قصد الحصول على الشهادة، ثم الحفاظ عليها بالعمل المتواصل، والتحسين الدوري بعد التقييم والتدقيق المستمر. وتتضمن عملية الحصول

على الشهادة مدققا مستقلا لجهة خارجية يقوم بتقييم سياسات وإجراءات وممارسات الشركة، ويقدم توصيات حول كيفية تحسين نظام إدارة الرشوة. ويتم ذلك من خلال مرحلتين: في المرحلة الأولى يقوم المدقق بتقييم مدى توفر متطلبات المعيار انطلاقا من وثائق الشركة. أما في المرحلة الثانية فيضطلع المدقق بتقييم مدى تنفيذ وفعالية النظام، من خلال إجراء المقابلات في المقر أو الموقع ومراجعة السجلات والوثائق. وجدير بالذكر أن الشهادة تمنح لمدة ثلاث سنوات، وبعدها يتعين على الشركة الخضوع لعملية تدقيق أخرى. وفي حالة فشل الشركة في تلبية معايير المطابقة المذكورة سابقا، تتخذ إجراءات تصحيحية لمعالجة النقائص المحددة³³.

ثانيا: مزايا تطبيقه:

يعدّ معيار مكافحة الفساد ضرورة اقتصادية واجتماعية وليس ترفا فكريا أو إداريا، حيث يؤدي تطبيقه إلى الامتثال لتدابير مكافحة الرشوة وإلى دعم النزاهة والأخلاق في الشركة، وتجنب ما يمكن أن تؤدي إليه الممارسات الفاسدة من عواقب قانونية ومالية، ومن فقدان للسمعة وثقة الجمهور، والإضرار بالاقتصاد العام. كما أن مشاركة الشركات في الجهود الرامية إلى منع الفساد يعدّ أمرا منطقيًا من الناحية التجارية، بالنظر إلى الانعكاسات السلبية التي يخلفها الفساد على الأعمال التجارية. ناهيك عن جدوى ذلك في تغيير السلوك التنظيمي وثقافة الشركة. وعموما يمكن إيجاز المزايا التي يوفرها اعتماد نظام إدارة مكافحة الفساد (إيزو 37001) في³⁴:

- تكريس المسؤولية المجتمعية للشركات والمساهمة بفاعلية في بناء الثقة بين الشركة والمجتمع المحيط بها، مما يحفز الموظفين على النزاهة ويجذب عملاء جدد.
- زيادة فرص اكتشاف الرشوة والمساعدة على منع مخاطرها بشكل فعال، والتوعية بشأن أضرارها (وسيلة وقائية لمكافحة الرشوة).
- خلق حوافز للشركات لاعتماد برامج للأخلاقيات والامتثال يمكن أن تكشف الفساد وتمنعه، مما يجنبها الجزاءات القانونية والأضرار التي تلحق بسمعتها.
- تتجاوز فوائد نظام إدارة مكافحة الفساد الامتثال القانوني، لتشمل المكاسب والسمعة. ناهيك عن العلاقات التجارية، وصولا إلى تحسين الأداء.
- تتمتع الشركات التي تطبق معيار مكافحة الفساد بميزة تنافسية أفضل مقارنة بغيرها، وتكسب ثقة السوق وتحصل على صورة وسمعة حسنة وطنيا ودوليا .
- تحسين إدارة مخاطر الشركة، وكشف تلك المتعلقة بالأطراف الثالثة، وتقليل المخاطر المالية الناجمة عن حالات الفساد وتحقيق النمو المستدام.
- يتيح إنشاء قنوات اتصال للموظفين ولأصحاب المصلحة للإبلاغ عن حالات الفساد في الشركة .

- يتيح مؤشرات موثوقة قابلة للقياس لتتبع العمليات الداخلية، من خلال مراقبة القوائم والوثائق المالية ومراجعتها بصفة دورية مستمرة.
- تحقيق وفورات قابلة للقياس في التكاليف خلال عمليات الشركة اليومية، من خلال تحسين العمليات الداخلية واكتشاف نقاط الضعف ومعالجتها، مما يؤدي إلى خفض التكاليف ومنع التدفق غير السليم للأموال.
- تجنب الشركة للغرامات المالية وخسارة العقود والحرمان من الأسواق المرجحة والتقارير الصحفية السلبية.
- زيادة الاعتراف الدولي بالشركة.

المحور الثالث: خطوات سوناطراك نحو اعتماد معيار مكافحة الفساد (إيزو 37001)

تعتبر شركة سوناطراك من أهم الشركات البترولية في الجزائر وإفريقيا التي تشارك في التنقيب، الإنتاج، النقل عبر الأنابيب، وتحويل وتسويق المحروقات ومشتقاتها . أنشئت بتاريخ 31 ديسمبر 1963، باعتبارها الشركة الوحيدة في الجزائر المسؤولة عن استغلال المصادر النفطية والغازية وتسويق منتجاتها. إضافة إلى اضطلاعها ببعض النشاطات الأخرى، مثل توليد الكهرباء، الطاقات الجديدة والمتجددة، تحلية مياه البحر، والبحث واستغلال الطاقة المنجمية³⁵.

حرصا منها على اعتماد نظام فعال ومتكامل في إدارتها، يضمن الامتثال لأفضل المعايير العالمية في مجال المسؤولية المجتمعية والنزاهة والشفافية، ضمن رؤية استراتيجية تستهدف التميز والريادة، تعتم سوناطراك الدمج بين معيار المسؤولية المجتمعية (إيزو 26000) ومعيار نظام إدارة مكافحة الفساد (إيزو 37001). وقد شرعت لأجل تحقيق ذلك في مرحلة تحضيرية تضمنت استحداث مدونة أخلاقيات، إعداد الموظفين وتأهيلهم للحصول على شهادة إيزو 37001 ، اعتماد سياسة ومدونة مكافحة الفساد، وإنشاء المنصة الرقمية للإبلاغ عن الفساد.

أولا: مدونة أخلاقيات سوناطراك:

بتاريخ 9 جويلية 2021، اعتمدت الشركة مدونة أخلاقيات سوناطراك³⁶ ، باعتبارها الوثيقة المرجعية والبوصلة الأخلاقية التي توجه أعمالها وتوفر إرشادات حول قيمها، كرسّت التزام سوناطراك بالمسؤولية المجتمعية وفقا لأفضل معايير حماية البيئة من خلال التأكد من القابلية الاجتماعية لكل مشروع جديد، والانتباه للمحيط في إطار حوار دائم مع المجتمع المحلي³⁷ . وقد تطرقت لمسألة الوقاية من الفساد ومكافحته، مؤكدة ممارسة سوناطراك لنشاطاتها بنزاهة تامة، والتزامها ببذل كافة الجهود للوقاية من جميع أشكال الفساد ومكافحته، وفقا للقوانين مكافحة الفساد سارية المفعول في الجزائر، وفي جميع الدول التي تنشط فيها. وبناء على ذلك حظرت سوناطراك على مستخدميها تلقي أموالا أو الاستفادة من مزايا (خدمات، ترفيه، قروض، تسهيلات، توفير أملاك، عروض عمل...) لمصلحتهم أو لمصلحة أقاربهم، من طرف أي شخص أو هيئة، مقابل منح امتياز مادي أو من نوع آخر فوريا أو مستقبليا³⁸ . فيما اعتبرت المدونة أنه يشكل فعل رشوة كل اقتراح أو قبول أو التماس أو وعد، بشكل مباشر أو غير مباشر، لأموال أو خدمة أو هدية أو أي مزية أخرى، يُحتمل أن تؤثر على قرار المستخدم أو الطرف الآخر أو تمس بصورة وسمعة الشركة. وحظرت بناء على ذلك على مسيري

سوناطراك ومستخدميهما تلقي أو تقدم هدايا باستثناء الهدايا الرمزية وغير النقدية وذات القيمة البسيطة، وتلك التي تدخل في الإطار العادي لعلاقات العمل³⁹.

وقد طورت سوناطراك في إطار تنفيذ هذه المدونة آلية للإبلاغ وضعتها في متناول مستخدميها، تسمح بجمع التبليغات في سرّية عن التصرفات التي تحيد عن مدونة الأخلاق⁴⁰.

ثانيا: التكوين التأهيلي في مجال مكافحة الفساد:

في إطار استكمال وضع اللّبنات الأولى لاعتماد المعيار الدولي أيزو 37001 ، أعلنت الشركة بتاريخ 9 فيفري 2023 عن تخرج أول دفعة تحصل على تكوين تأهيلي في مجال مكافحة الفساد، تحت إشراف مختصين بالمعهد الجزائري للتقييس الذي أسندت له مهمة الإشراف على تنفيذ المعيار ضمن منظومة إدارة مجمع سوناطراك حيث سيعمل الفريق المستفيد من التكوين على وضع وتنفيذ متطلبات معيار مكافحة الفساد⁴¹.

ثالثا: اعتماد سياسة ومدونة قواعد السلوك لمكافحة الفساد:

بتاريخ 9 ماي 2023، أشرف المدير العام لمؤسسة سوناطراك على التوقيع على سياسة الشركة لمكافحة الرشوة، التي وضّحت أن الشركة لن تتغاضى ولن تتسامح مطلقا مع حالات الفساد. وتتضمن سياسة الشركة المبادئ والالتزامات المتعلقة بمكافحة الرشوة، وتهدف إلى وضع آليات الرقابة والوقاية التي تحظر الفساد، وتساهم في تعزيز ثقافة الأخلقة في مختلف معاملات وأنشطة الشركة. كما قام المدير العام بالتوقيع على مدونة قواعد السلوك لمكافحة الفساد والرشوة، التي تقدم الإرشادات وتحدد المبادئ والمعايير الأساسية للامتثال لأحكام وقوانين مكافحة الفساد التي تطبقها الشركة على جميع موظفيها وشركاءها ومورديها⁴².

وبحسب موقع الطاقة الأمريكي المتخصص، تسعى منظمة إدارة سوناطراك من خلال تبنيها لسياسة ومدونة قواعد السلوك لمكافحة الفساد والرشوة التي تعد الأولى من نوعها في الجزائر، إلى تعزيز ثقافة أخلاقيات المعاملات داخل الشركة، وترسيخ مبدأ الشفافية والحوكمة الرشيدة، وفقا للمعايير والمقاييس الوطنية والدولية المعمول بها في مجال مكافحة الرشوة⁴³.

رابعا: المنصة الإلكترونية للإبلاغ عن الفساد:

في بيان لها بتاريخ 10 سبتمبر 2023، أعلنت سوناطراك عن إنشاء أول منصة إبلاغ رقمية "سوناطراك الامتثال ضد الفساد والرشوة: تكلم (SPEAKUP)"، بمعايير وأدوات آمنة تسمح للموظفين والزبائن وذوي المصلحة الآخرين بالإبلاغ بشكل آمن عن الممارسات الفاسدة، وفقا للقوانين والنظم المعمول بها، وتشجعهم على ذلك دون خوف من أي صور للانتقام. وكذلك عن كل انتهاك لسياسة ومدونة قواعد السلوك لمكافحة الفساد المذكورة سالفا. بهدف تسهيل الإبلاغ الصادق (غير الكيدي) عن أعمال الرشوة وتعزيز مكافحة الشركة للفساد⁴⁴. وتعتبر المنصة آلية تبليغ وتبني، تندرج في إطار مقاربة استباقية تلبية لمتطلبات معيار أيزو 37001 المتعلق بنظام إدارة مكافحة الفساد

مدد خاص بفعاليات المنتدى الدولي : المسؤولية المجتمعية للشركات التجارية ومظاهر حمايتها لإصحاب المصلحة

المنعقد يوم 15 جانفي 2024 عبر التحاضر المرئي من بعد Google Meet

والرشوة خاصة، ولتقتضيات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد القائمة على رقمنة البيانات التي أعلنت عنها الحكومة والممتد تنفيذها من سنة 2023 إلى سنة 2027.

خاتمة:

يحدد معيار مكافحة الفساد (إيزو 37001) المتطلبات والإرشادات اللازمة لإنشاء وتنفيذ وتحسين نظام إدارة مكافحة الرشوة بصفة مستقلة، أو من خلال دمجها في نظام إدارة آخر. وباعتبار الالتزام بأخلاقيات الإدارة ومكافحة الممارسات الفاسدة مثل التعامل بالرشوة أحد مجالات المسؤولية المجتمعية للشركات، فإن تطبيق الشركة لمعيار مكافحة الفساد يتيح نظاما متكاملا للمسؤولية المجتمعية.

أ. النتائج:

1. يسري تطبيق معيار مكافحة الفساد على الرشوة فقط، ولا يتناول صور الممارسات الفاسدة الأخرى مثل: الغش والاحتيال وغسيل الأموال. غير أنه لا يوجد ما يمنع من توسيع الشركة لنطاق نظام الإدارة، ليشمل إضافة إلى الرشوة باقي صور الفساد. وهو الأمر الذي يفسر تعدد تسمياته في الوثائق والمراجع "معيار مكافحة الفساد والرشوة"، "معيار مكافحة الرشوة"، و"معيار مكافحة الفساد".
2. متطلبات معيار مكافحة الفساد صيغت بصورة عامة، وهو ما يجعلها قابلة للانطباق على جميع أنواع الشركات والمنظمات، بغض النظر عن مكان تواجدها، وعن نوع وحجم وطبيعة نشاطها، وعن القطاع الذي تنتمي إليه (قطاع عام، قطاع خاص، قطاع غير ربحي).
3. يهدف المعيار إلى تعزيز الصورة الإيجابية للشركة على المستوى الوطني والدولي، وإلى تقديم الضمانات بأنها تتخذ خطوات جادة - في إطار مسؤوليتها المجتمعية - نحو منع الممارسات الفاسدة. من خلال تبني سلسلة من الإجراءات والمعايير التي تمثل أفضل الممارسات العالمية لمكافحة الفساد.
4. اعتماد نظام إدارة مكافحة الفساد من قبل شركة سوناطراك، من شأنه تزويدها بأداة معترف بها على الصعيد الدولي، وإضفاء الشفافية في المعاملات واتخاذ القرارات المناسبة والإدارة الفاعلة للمشاريع الاستثمارية، وفقا للمعايير الدولية والمقاييس الوطنية المعمول بها في مجال المسؤولية المجتمعية.

ب. التوصيات :

- 1- على أي شركة ترغب في تحسين مسؤوليتها المجتمعية أن تضبط نظام إدارتها وفقا لمتطلبات معيار مكافحة الفساد (إيزو 37001)، حيث يشكل حصولها على شهادة المطابقة دليلا على تفاعلها الإيجابي مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي .
- 2- من المهم تكوين خبراء في مجال الشهادات الإيزو في الجزائر، بغية اعتماد شركات تمنح هذا النوع من الشهادات على المستوى الوطني والدولي.

3 - الحاجة إلى تطبيق معيار مكافحة الفساد خاصة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، وأهمية ذلك في تفعيل وتكريس مسؤوليتها المجتمعية، وفي اندماجها الإيجابي داخل المجتمعات المضيفة.

قائمة المراجع :

اللغة العربية:

1. الاتفاقيات الدولية:

1 - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ 21 نوفمبر 2003.

2 - الوثائق والمنشورات الدولية:

1. وقائع الأمم المتحدة، الاتفاق العالمي للأمم المتحدة: إيجاد حلول للتحديات العالمية. متاح إلكترونياً على:

<https://www.un.org/ar/36188>

2 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد، أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. متاح إلكترونياً على:

<https://constitutionet.org/vl/item/mkafht-alfasad-atr-dstwrwt-Imntqt-alshrq-alawst-wshmal-afryqya>

3 - منظمة الشفافية الدولية، المبادئ الدولية لقانون حماية المبلغين، الممارسات القانونية الفضلى لحماية المبلغين الداخليين ودعم التبليغ الداخلي من أجل المصلحة العامة. متاح إلكترونياً على:

<https://images.transparencycdn.org/images/2014-WhistleblowerPrinciples-AR.pdf>

4 - منظمة الإغاثة الإنسانية، مكافحة الرشوة والفساد. متاح إلكترونياً على:

<https://ihh.org.tr/ar/anti-corruption-and-bribery>

3. الكتب:

1. سوزان روز أكرمان، الفساد والحكم: الأسباب، العواقب، والإصلاح، ترجمة فؤاد سروجي، دار الأهلية، عمان، 2003.

4. المقالات المنشورة في المجالات المحكمة:

1 - فيصل محمود الشواورة، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في شركات المساهمة العامة الأردنية مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص 119-152.

2 - مهدي ميلود، دور القطاع الثالث في دعم التنمية المستدامة ومواجهة الأزمات. مع التركيز على تجربة الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2007-2020، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 30، السنة 2022، ص 111-130.

4. المقالات المنشورة على الانترنت:

1- عادل موسى، إضاءات حول المواصفة الدولية ISO 37001، مؤسسة التقنية، 16 ديسمبر 2019، متاح إلكترونياً على:

<https://www.alamelgawda.com:posts/>

2 - محمد قادري، المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات النفطية العربية شركتنا " سوناطراك الجزائرية"، "غاز قطر" نموذجاً.

متاح إلكترونيا على:

Chrome://external-file/lmsoly-igtmaay-olbyy-llrkt-lnfty-laarby-rkt--_sontrk-
lgzry_ghz-ktr--_anmothg.pdf

3 - محمد الهادي الكلاعي، مكافحة الفساد وفق منظومة التقييس العالمية، جريدة الخبر، 23/1/2023. متاح إلكترونيا على:

<https://lexpertjournal.net/مكافحة-الفساد-وفق-منظومة-التقييس-العالمية/>

4 - مجلة العرب، هل تقدر مدونة السلوك على تجاوز تركة الفساد في سوناطراك الجزائرية؟، 12 ماي 2023. متاح إلكترونيا على:

<https://alarab.news/هل-تقدر-مدونة-السلوك-على-تجاوز-تركة-الفساد-في-سوناطراك-الجزائرية/>

5 - مركز المحترفين العرب (Arab Professionals Center) ، استشارات تطبيق نظام إدارة مكافحة الفساد والرشوة

ISO 37001 . متاح إلكترونيا على:

<https://www.arab-academy.com/iso-37001>

5 - منشورات وبيانات الشركات:

1 - مدونة أخلاقيات سوناطراك، 9 جويلية 2021، الموافق ل 9 ذو الحجة 1442، الرسالة رقم 24، جويلية 2012، ص 9.

متاح إلكترونيا على:

https://sonatrach.com/wp-content/uploads/2021/09/Code-éthique-de-SONATRACH_AR-Fr.pdf

2 - بيان صحفي لسوناطراك، تسليم شهادة تكوين مؤهل خاص بنظام إدارة مكافحة الفساد والرشوة أيزو 37001، 9 فيفري 2023.

متاح إلكترونيا على:

<https://bit.ly/3ybpqkq>

3 - بيان صحفي لسوناطراك، التوقيع على سياسة ومدونة قواعد السلوك لمكافحة الفساد والرشوة، 9 ماي 2023، الجزائر. متاح

إلكترونيا على:

http://sonatrach.com/wp-content/uploads/2023/05/cp-du-09-05-2023-Ar_Fr_An.pdf

Ar_Fr_An.pdf

4 - شركة (Faster Capital) - ISO 37001 ، مكافحة الفساد مع أنظمة إدارة الرشوة، 2023. متاح إلكترونيا على:

<https://fastercapital.com/arabpreneur/ISO-37001>

5 - شركة (OSS MIDDLE EAST CERTIFICATION) مكافحة الرشوة - أيزو 37001. متاح

إلكترونيا على:

<https://ossmideast.com/37001-مكافحة-الرشوة-أيزو-37001>

6 - مواقع إخبارية:

1. وكالة الأنباء الجزائرية، سوناطراك تطلق منصة رقمية للإبلاغ عن الفساد والرشوة، 10 سبتمبر 2023. متاح إلكترونيا على:

<http://www.aps.dz/ar/economie/148576-2023-09-10-10-48-53>

اللغة الأجنبية:

1-INTERNATIONAL STANDARD,ISO 26000. Guidance on social responsibility, first edition, 2010-11-01. Available at:

https://iso26000.info/wp-content/uploads/2017/06/iso-26000_2010_E_OBPpages.pdf

2- INTERNATIONAL STANDARD,ISO 37001, Anti-bribery management systems-Requirements with guidance for use, First edition 15/10/2016

3-Recommendations of the committee of Ministers to member states on the protection of whistleblowers (Adopted by the committee of Ministers on April 2014 at the 11th): CM/Rec (2014).

التهميش:

¹ - وقائع الأمم المتحدة، الاتفاق العالمي للأمم المتحدة: إيجاد حلول للتحديات العالمية. متاح إلكترونيا على:

<https://www.un.org/ar/36188> (Consulté le : 24/12/2023).

² - يعرّف نظام إدارة الجودة 9001:2015 بأنه مجموعة من السياسات والعمليات والإجراءات اللازمة لتخطيط وتنفيذ وتقديم المنتجات والخدمات، بهدف التأكد من قدرة المنشأة على الوفاء بمتطلبات العملاء. حيث يعمل نظام إدارة الجودة على ترسيخ مبدأ التحسين المستمر للخدمات والمنتجات المقدمة. أنظر: مركز المحترفين العرب (Arab Professionals Center)، استشارات تطبيق نظام إدارة مكافحة الفساد والرشوة ISO 37001. متاح إلكترونيا على:

<https://www.arab-academy.com/iso-37001> (Consulté le : 24/12/2023)

³- INTERNATIONAL STANDARD,ISO 26000. Guidance on social responsibility, first edition, 2010-11-01. Available at:

https://iso26000.info/wp-content/uploads/2017/06/iso-26000_2010_E_OBPpages.pdf (Consulté le : 24/12/2023).

⁴ - INTERNATIONAL STANDARD,ISO 37001. Anti-bribery management systems-Requirements with guidance for use, First edition 15/10/2016, p1

⁵ - فيصل محمود الشواررة، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في شركات المساهمة العامة الأردنية مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص 130.

⁶ - سوزان روز أكرمان، الفساد والحكم: الأسباب، العواقب، والإصلاح، ترجمة فؤاد سروجي، دار الأهلية، عمان، 2003، ص 167

⁷ - INTERNATIONAL STANDARD,ISO 37001, op.Cit,p7.

⁸ - Ibid , the introduction,p5

⁹ - حول صور جريمة الفساد، أنظر المواد من 15 إلى 25 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة، من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ 21 نوفمبر 2003.

¹⁰ - شركة (OSS MIDDLE EAST CERTIFICATION) مكافحة الرشاييري -أيزو 37001. متاح إلكترونيا على:

<https://ossmideast.com/37001> (Consulté le: 15/12/2023) -أيزو-الرشاييري-مكافحة

¹¹ - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الوحدة التعليمية 5: الفساد في القطاع الخاص، ماي 2021. متاح إلكترونيا على:

<https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption/module-5/key-issues/forms-and-manifestations-of-private-sector-corruption.html> (Consulté le : 15/12/2023)

¹² - INTERNATIONAL STANDARD,ISO 37001, op.Cit,p2 .

¹³ - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مرجع سابق.

¹⁴ - INTERNATIONAL STANDARD,ISO 37001, op.Cit,p1

¹⁵ - أنظر المادة 15 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

¹⁶ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد، أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، ص26. متاح إلكترونيا على:

<https://constitutionet/org/vl/item/mkafht-alfasad-atr-dstwryt-Imntqt-alshrq-alawst-wshmal-afiryqya> (Consulté le : 10/01/2024).

¹⁷ - أنظر المادة 15 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

¹⁸ - أنظر المادة 16 من الاتفاقية.

¹⁹ - أنظر المادة 2 فقرة ب من الاتفاقية.

²⁰ - أنظر المادة 2 فقرة ج من الاتفاقية.

²¹ - أنظر المادة 21 من الاتفاقية.

- ²² - مهدي ميلود، دور القطاع الثالث في دعم التنمية المستدامة ومواجهة الأزمات . مع التركيز على تجربة الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2007-2020، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 30، السنة 2022، ص 113.
- ²³ - منظمة الإغاثة الإنسانية، مكافحة الرشوة والفساد. متاح إلكترونياً على:
<https://ihh.org.tr/ar/anti-corruption-and-bribery> (Consulté le :10 /2/2024).
- ²⁴ - عادل موسى، إضاءات حول المواصفة الدولية ISO 37001، مؤسسة التقنية، 16 ديسمبر 2019، متاح إلكترونياً على:
<https://www.alamelgawda.com:posts/> (Consulté le: 15/12/2023).
- ²⁵ - (Faster Capital)، مرجع سابق.
- ²⁶ - INTERNATIONAL STANDARD,ISO 37001, op.Cit, P 8.
- ²⁷ - يشجع معيارا النية الطيبة والسبب المعقول على الإبلاغ عن الرشوة ، ويُقصد بالنية الطيبة الاعتقاد المنصف بالتجاوز حتى عن معلومات غير دقيقة بخطأ غير مقصود. أما شرط الاعتقاد المعقول (الأسباب الواجبة) فيقصد به اعتقاد المبلّغ استناداً إلى الوقائع والظروف بأن المعلومات المتحصل عليها حقيقية. للمزيد من التفاصيل أنظر: منظمة الشفافية الدولية، المبادئ الدولية لقانون حماية المبلغين، الممارسات القانونية الفضلى لحماية المبلغين الداخليين ودعم التبليغ الداخلي من أجل المصلحة العامة، ص ص 6، 7. متاح إلكترونياً على:
<https://images.transparencycdn.org/images/2014-WhistleblowerPrinciples-AR.pdf>
(Consulté le :15/12/ 2023)
- ²⁸ - INTERNATIONAL STANDARD,ISO 37001, op.Cit,p1
- ²⁹ - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مرجع سابق.
- ³⁰ - INTERNATIONAL STANDARD,ISO 31000. Risk management-Guidelines, second edition 2018-02. Available at:
<https://shahrdevelopment.ir/wp-content/uploads/2020/03/ISO-31000.pdf> (Consulté le: 12/02/2024).
- ³¹ - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مرجع سابق.
- ³² - Recommendations of the committee of Ministers to member states on the protection of whistleblowers (Adopted by the committee of Ministers on April 2014 at the 1198 th): CM/Rec (2014) , Para 12- 16.
- ³³ - محمد الهادي الكلاعي، مكافحة الفساد وفق منظومة التقييس العالمية، جريدة الخبير، 23/1/2023. متاح إلكترونياً على:
<https://lexpertjournal.net/> (Consulté le: 23/12/2023) /العالمية-التقييس-المنظومة-الفساد-ومكافحة-الفساد-وفق-منظومة-التقييس-العالمية/
- ³⁴ - شركة (Faster Capital)، ISO 37001: مكافحة الفساد مع أنظمة إدارة الرشوة، 2023. متاح إلكترونياً على:

<https://fastercapital.com/arabpreneur/ISO-37001> (Consulté le:22/12/2023).

³⁵ - محمد قادري، المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات النفطية العربية شركتنا " سوناطراك الجزائرية"، "غاز قطر" نموذجاً، ص 267. متاح إلكترونياً على:

Chrome://external-file/lmsoly-igtmaay-olbyy-llrkt-lnfty-laarby-rkt--_--sontrk-lgzry_ghz-ktr--_--anmothg.pdf (Consulté le: 25/12/2023).

³⁶ - مدونة أخلاقيات سوناطراك، 9 جويلية 2021، الموافق ل 9 ذو الحجة 1442، الرسالة رقم 24، جويلية 2012. متاح إلكترونياً على:

https://sonatrach.com/wp-content/uploads/2021/09/Code-éthique-de-SONATRACH_AR-Fr.pdf (Consulté le : 24/12/2023).

³⁷ - أنظر البند الثامن من المدونة.

³⁸ - أنظر البند 5 فقرة 4 من المدونة.

³⁹ - أنظر البند 5 فقرة 5 من المدونة.

⁴⁰ - البند 10 من المدونة.

⁴¹ - بيان صحفي لسوناطراك ، تسليم شهادة تكوين مؤهل خاص بنظام إدارة مكافحة الفساد والرشوة أيزو 37001، 9 فيفري 2023. متاح إلكترونياً على:

<https://bit.ly/3ybpqkq> (Consulté le : 24/12/2023).

⁴² - بيان صحفي لسوناطراك، التوقيع على سياسة ومدونة قواعد السلوك لمكافحة الفساد والرشوة، 9 ماي 2023، الجزائر. متاح إلكترونياً على:

http://sonatrach.com/wp-content/uploads/2023/05/cp-du-09-05-2023-Ar_Fr_An.pdf (Consulté le:23/12/2023).

⁴³ . نقلا عن مجلة العرب، هل تقدر مدونة السلوك على تجاوز تركة الفساد في سوناطراك الجزائرية، 12 ماي 2023. متاح إلكترونياً على:

<https://alarab.news?amp=هل-تقدر-مدونة-السلوك-على-تجاوز-تركة-الفساد-في-سوناطراك-الجزائرية> (Consulté le:23/12/2023)

⁴⁴ - وكالة الأنباء الجزائرية، سوناطراك تطلق منصة رقمية للإبلاغ عن الفساد والرشوة، 10 سبتمبر 2023. متاح إلكترونياً على: <http://www.aps.dz/ar/economie/148576-2023-09-10-10-48-53> (Consulté le : 24/12/2023)